المقدمة

أدت حرب السيوف الحديدية إلى أضرار جسيمة وغير مسبوقة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. في أعقاب إطلاق الصواريخ والقذائف المكثفة على الأراضي الإسرائيلية من عدة جبهات قتالية، اضطر مئات الآلاف من السكان إلى مغادرة منازلهم في عشرات البلدات في منطقتين من البلاد في الشمال والجنوب؛ وتم تجنيد مئات الآلاف من جنود الاحتياط للخدمة الاحتياطية الممتدة؛ وواجه أصحاب المصالح التجارية صعوبات؛ وتضرر العديد من السكان بشكل كبير - جسديًا ونفسيًا؛ وتم اكتشاف صعوبات في التشغيل الكامل والمتواصل لجهاز التعليم وسط السكان الذين تم إجلاؤهم، وغيرها.

اندلعت حرب السيوف الحديدية بعد نحو 17 عاما من حرب لبنان الثانية، التي ألحقت آنذاك أكبر ضرر في الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى ذلك الوقت. للأسف، خلال السنوات العديدة التي مرت بين هاتين الحربين، فشلت الحكومة الإسرائيلية في استخلاص العبر وتنفيذ التوصيات التي كان من المفترض أن تؤدي إلى إنشاء بنية تحتية وظيفية مستعدة ومدربة للتعامل مع الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حالة وقوع حرب واسعة النطاق.

من بين النتائج العديدة التي توصل إليها التقرير، يكفي أن نشير في هذه الملاحظات التمهيدية إلى حقيقة مفادها أن الحكومة لم تستكمل على مدى 17 عام الإجراءات المطلوبة لتعيين هيئة تتمتع بصلاحية ومسؤولية شاملة لإدارة ورعاية الجبهة الداخلية خلال أوقات الطوارئ. ولم يتم إنشاء جهاز تشغيلي والذي من المفترض أن يدعم الاستجابة في هذا المجال كما يجب. نتيجة لذلك، وفي خضم الأيام الصعبة والمضطربة التي أعقبت صباح الهجوم الإرهابي القاتل في السابع من أكتوبر، وتحت القصف وخلال الفترة التي احتاج فيها العديد من سكان البلاد إلى مساعدة هيئات الحكومة، اضطرت الحكومة إلى محاولة تقديم استجابة شاملة في المجال المدني. ولم تنجح الحكومة في ذلك. إن مناقشات الحكومة والقرارات التي اتخذتها في الأيام الأخيرة تظهر أكثر من أي شيء آخر الفشل في الاستعداد خلال السنوات العديدة التي سبقت الحرب.

في نهاية المطاف، إن القرارات التي اتخذتها الحكومة بعد اندلاع الحرب لم تحقق غرضها، وفي الواقع فشل تنفيذها نتيجة لمحاولة فاشلة لإنشاء هيئة وظيفية دون استعداد مسبق كاف. على أرض الواقع، تم انشاء هيئة غير منتظمة والتي غيّرت شكلها من حين لآخر. كذلك نشاط مجلس الوزراء الاجتماعي - الاقتصادي ــ المنتدى السياسي المكلف بقيادة إدارة الاحتياجات المدنية ــ كان ضئيلا ومحدودا أيضا.

كما تسبب الافتقار إلى بنية تحتية مناسبة للدولة الى فجوات في عمل الأجهزة الأخرى ذات الصلة بحالة الطوارئ. المقصود، من بين أمور أخرى، الأنشطة الفعلية لهيئات الطوارئ العاملة تحت إشراف وزارة الدفاع - هيئة الطوارئ الوطنية وقيادة الجبهة الداخلية - والفشل في ممارسة "المسؤولية العليا" لوزير الدفاع في التعامل مع الجبهة الداخلية، بسبب فشل الحكومة في استكمال عملية منح الصلاحيات المناسبة لكيان قيادي ومركزي؛ الفجوات بين الاستجابة التي قدمتها هيئة الطوارئ الوطنية وقيادة الجبهة الداخلية والاحتياجات الهائلة للجمهور؛ والعمل غير الناجع لمنتدى المديرين العامين برئاسة المدير العام لمكتب رئيس الحكومة؛ وحقيقة أن مقر الأمن القومي لم يقدم، من خلال مركز إدارة الأزمات، صورة متكاملة للحالة الوطنية خلال الحرب - وبالأخص في جوانب التعامل المدني، كما هو مطلوب منها.

المواطن الذي تم إجلاؤه، والأسرة التي تمكث خارج منزلها، وصاحب العمل الذي يكافح من أجل كسب عيشه، وآلاف الطلاب الذين تعطل تعليمهم، وكثيرون غيرهم ــ كل هؤلاء كانوا يتوقعون، بحق، استعدادات حكومية مختلفة واستجابة أسرع وأكثر نوعية بعد اندلاع الحرب.

لقد شكلت هذه السمات للإدارة الشاملة بنية تحتية هشة لتعامل الحكومة مع الاحتياجات العامة أثناء الحرب. السبب في ذلك هو التغافل المستمر للحكومات الإسرائيلية منذ حرب لبنان الثانية، بما في ذلك الحكومة الحالية، التي لم تستكمل الإجراءات اللازمة لتنظيم الصلاحيات والمسؤوليات العامة

في إدارة الجوانب المدنية المتعلقة بإدارة الجبهة الداخلية خلال فترة الحرب وتنظيم أنشطتها. تقع مسؤولية النتائج الرئيسية التي أثارها هذا التقرير على عاتق الجهات التالية: رئيس الحكومة، عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، الذي لم ينجح خلال سنوات في اشغال منصبه في إنشاء البنية التحتية الوظيفية المطلوبة. وزير الدفاع خلال فترة الرقابة، السيد يوآف غالانت، ووزراء الدفاع الذين سبقوه، لم يقوموا بتنظيم مكانة هيئات الطوارئ لسنوات، وكذلك وزير المالية عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، الذي ترأس مجلس الوزراء الاجتماعي والاقتصادي أثناء الحرب.

لم تُقدّم هيئات الطوارئ: هيئة الطوارئ الوطنية وقيادة الجبهة الداخلية، عمليًا استجابةً مُرضيةً لمختلف الفجوات خلال حرب السيوف الحديدية. لم تشكل هيئة الطوارئ الوطنية هيئة طوارئ وطنية التي تُدير الجوانب المدنية لرعاية الجبهة الداخلية خلال الحرب، وقيادة الجبهة الداخلية والتي تشكل هيئة ذات موارد ضخمة للغاية، والمسؤولة عن الدفاع المدني ودعم الجبهة المدنية خلال حالات الطوارئ والملزمة من قبل الحكومة بتخصيص قوى عاملة لدعم عمليات هيئة الطوارئ الوطنية المتعلقة باستيعاب من تم اجلاؤهم في المرافق، لم تقدم استجابة لاحتياجات من تم اجلاؤهم، ولم يكن دور ممثليها في مواقع من تم اجلاؤهم واضحًا.

ومنح التقرير ملاحظةً للمدير العام السابق لمكتب رئيس الحكومة، السيد يوسي شيلي، لطريقة تشغيله منتدى المدراء العامين للوزارات الحكومية. وقد كان لأوجه القصور في تشغيل المنتدى آثار أضرت بالعلاج الحكومي الشامل.

بالإضافة إلى المسؤولية عن النتائج الرئيسية الواردة في التقرير وملاحظة المراقب كما ذكر، تُظهر النتائج على أرض الواقع أن وزارة المالية – بإدارتها وجهاتها المهنية، بما في ذلك في المجالين الإداري والقانوني، ومفوض الرواتب ومفوضية الخدمة المدنية، لم ينجحوا في تنفيذ قرار الحكومة بإنشاء مركز تحكم مدني وتشغيله خلال الحرب، ولم يمنحوا استجابة لصعوبات محاولة تنفيذ سياسة الوزير بشأن إنشاء مركز تحكم مدني وتشغيله خلال الحرب

إن دولة إسرائيل تخوض حربًا واسعة النطاق ومستمرة. لذلك، يتعين على المستوى السياسي - وبالأخص رئيس الحكومة، وزير المالية ووزير الدفاع، بالإضافة الى مكتب رئيس الحكومة، ومجلس الأمن القومي وهيئة الطوارئ الوطنية - أن يتخذوا على الفور جميع الإجراءات اللازمة لتصحيح النواقص المفصلة في تقرير الرقابة هذا. إن التحرك السريع والهادف لتصحيح النواقص أمر ضروري من أجل إنشاء جهاز إدارة حكومي شامل وعالي الجودة للجوانب المدنية للحرب، حتى تتمكن دولة إسرائيل من إدارة الجوانب المدنية للحرب الجارية بشكل صحيح في هذا الوقت ولتكون مستعدة لأحداث الحرب المستقبلية، وكذلك حالات الطوارئ الأخرى.

متنياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوّض شكاوى الجمهور

القدس،
أيلول 2025